يقولون كذا وان كانت شهادته مبنية عليها بل يقول اشهد
انه له او انه ابنه مثلا لانه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس
ولو صرح بذلك لم تقبل شهادته على الاصح لان ذكره يشعر
بعدم جزمه بالشهادة ويوخذ من التعليل حمل هذا على
ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية او حكاية
حال قبلت شهادته وهو ظاهر وليس له ان يقول اشهد ان
فلانة ولدت فلانا او ان فلانا اعتق فلانا لما مر انه يشترط في
الشهادة بالفعل الابصار دون القول الابصار والسمع وشرط
الاستفاضة التي تستند الشهادة اليها في المشهود به سماع
المشهود به من جمع كثير يومن توافقهم على الكذب بحيث
يقع العلم او الظن القوي بخبرهم كما ذكره الشيخان في الشرح
والروضة لان الاصل في الشهادة اعتماد اليقين وانما يعدل
عنه عند عدم الوصول اليه الى ظن يقرب منه على حسب
الطاقة والموضع الرابع **التزجمة** اذا اتخذه القاضي مترجما
وقلنا بجوازه وهو الاصح فتقبل شهادته فيها لان التزجمة
تفسير اللفظ فلا يحتاج الى معاينة واشارة وقوله **وما شهد**
**به قبل العمى** ساقط في بعض النسخ فمن عد المواضع ستة
عد ذلك ومن عدها خمسة لم يعد ذلك ومعناه ان الاعمى
لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العمى له ثم
عمي بعد ذلك شهد بما تحمله ان كان المشهود له وعليه معروفي
الاسم والنسب لامكان الشهادة عليهما فيقول اشهد ان
فلان ابن فلان او لفلان بن فلان بكذا لخلاف محجوبيهما او
احدهما احد امن مفهوم الشرط نعم لو عمي ولده هما او يد
المشهود عليه في يده فشهد عليه في الاولى مطلقا ومع تميزهما
له من خصمه وفي الثانية لمعروف الاسم والنسب قبلت شهادته
كما بحثه الزركشي في الاولى وصرح به في اصل الروضة في الثانية
**والموضع الخامس** او السادس على ما تقدم ما تحمله **على**
**المضبوط** عنده كان يقر شخص في اذنه بخط طلاق او عتق
او مال لشخص معروف الاسم والنسب فيتعلق الاعمى به
ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمع منه عند قاض به فتقبل على
الصحيح لحصول العلم بانه المشهود عليه وله ان يطا زوجته
اعتمادا على صوتها للضرورة ولان الوطي يجوز بالظن ولا يجوز
ان يشهد على زوجته اعتمادا على صوتها لغيرها خلافا لما بحثه
الاذرعي من قبول شهادته عليها اعتمادا على ذلك **ولا تقبل**
**شهادة جار لنفسه نفعا** فترد شهادته لعبده سواء كان
مودونا له ام لا ومكاتبه لان له فيه علقة نعم لو شهد بشرا
شقص لمشتريه وفيه شفعة لمكاتبه قبلت ولغريمه ميت
وان لم تستغرق تركته الديون او عليه حجر فلس لانه اذا اثبت
للغريم شيا اثبت لنفسه المطالبة به وترد شهادته ايضا بما هو
لولي او وصي او وكيل فيه ولو بدون جعل لانه يثبت لنفسه
سلطنة التصرف وبراءة من ضمنه بادا او ابرا لانه يدفع بها
الغرم عن نفسه وجراحة مورثه قبل اندمالها لانه لو مات
كان الارش له ولو شهد لمورثه مريض او جرح عمدا قبل الاندمال
قبلت شهادته والفرق بين هذه والتي قبلها ان الجراحة سبب
للموت الناقل للحق اليه بخلاف المال واحتج لمنع قبول الشهادة
في ذلك وامثاله بقوله تعالى واداني ان لا ترتا بواو الريبة حاصلة
هنا وبقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين
والظنين المتهم **وله** اذا **لا تقبل شهادة دافع عنها** اي عن
نفسه **غرما** كشهادة عاقلة بفسق شهود قتل بحملونه من خطا
او شبه عمد وشهادة غرماء مفلس بفسق شهود دين اخر ظهر عليه

Copyright Imam University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)